الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2009/C.3/5(Part I)
9 June 2009
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية
الاجتماع الثالث
بيروت، ٢١-٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩

البند ٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

التقدم المحرز في عمل الأمانة التنفيذية

الأنشطة الرئيسية التي نفذت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

موجز

نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) منذ الاجتماع الثاني للجنة الفنية (بيروت، ٣-٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨) الأنشطة التالية المقررة في إطار برنامج عملها:

(أ) مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (الدوحة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)؛

(ب) الدورة الثامنة للجنة الموارد المائية (بيروت، ١٧-١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)؛

(ج) الدورة السابعة للجنة الطاقة (بيروت، ٥-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩)؛

(د) الدورة العاشرة للجنة النقل (بيروت، ٣١ آذار/مارس - ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩)؛

(●) المنتدى الإقليمي التشاوري الرفيع المستوى حول آثار الأزمة المالية العالمية على البلدان الأعضاء في الإسكوا: نظرة مستقبلية (دمشق، ٥-٧ أيار/مايو ٢٠٠٩)؛

(و) الاجتماع الإقليمي لبلدان غربي آسيا للتحضير للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٩ في المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً بشأن الصحة العامة في العالم (الدوحة، ١٠-١١ أيار/مايو ٢٠٠٩)؛

(ز) مؤتمر المتابعة الإقليمية لمقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (دمشق، ١٦-١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٩)؛

(ح) الدورة السادسة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا (بيروت، ٦-٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩).

وتتضمن هذه الوثيقة عرضاً عن تنفيذ هذه الأنشطة وهي معروضة على اللجنة الفنية للاطلاع والمناقشة وتقديم المقترحات في شأنها.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولاً-	**مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري**	١-٥	٤
	ألف- مواضيع البحث والمناقشة	٣-٤	٤
	باء- نتائج المؤتمر	٥	٤
ثانياً-	**الدورة الثامنة للجنة الموارد المائية**	٦-١٠	٦
	ألف- مواضيع البحث والمناقشة	٧-٨	٦
	باء- توصيات لجنة الموارد المائية في دورتها الثامنة	٩-١٠	٦
ثالثاً-	**الدورة السابعة للجنة الطاقة**	١١-١٥	٨
	ألف- مواضيع البحث والمناقشة	١٢-١٣	٨
	باء- توصيات لجنة الطاقة في دورتها السابعة	١٤-١٥	٩

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
رابعاً- الدورة العاشرة للجنة النقل	١٦-١٩	١٠
ألف- مواضيع البحث والمناقشة	١٧-١٨	١١
باء- توصيات لجنة النقل في دورتها العاشرة	١٩	١١
خامساً- المنتدى الإقليمي التشاوري الرفيع المستوى حول آثار الأزمة المالية العالمية على البلدان الأعضاء في الإسكوا: نظرة مستقبلية	٢٠-٢٤	١٥
ألف- مواضيع البحث والمناقشة	٢١-٢٢	١٥
باء- نتائج المنتدى	٢٣-٢٤	١٦
سادساً- الاجتماع الإقليمي لبلدان غربي آسيا للتحضير للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٩ في المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً بشأن الصحة العامة في العالم	٢٥-٢٩	١٧
ألف- مواضيع البحث والمناقشة	٢٧	١٧
باء- نتائج الاجتماع	٢٨-٢٩	١٧
سابعاً- مؤتمر المتابعة الإقليمية لمقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات	٣٠-٣٣	٢٠
ألف- مواضيع البحث والمناقشة	٣٢	٢١
باء- نتائج المؤتمر	٣٣	٢١
ثامناً- الدورة السادسة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا	٣٤-٣٩	٢٢
ألف- مواضيع البحث والمناقشة	٣٦-٣٧	٢٢
باء- توصيات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا في دورتها السادسة	٣٨-٣٩	٢٣

أولاً- مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

١- عقد مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري في الدوحة، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وذلك عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الذي دعت فيه إلى عقد مؤتمر المتابعة على أعلى مستوى سياسي ممكن. وهدف المؤتمر إلى ما يلي: (أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري؛ (ب) إعادة تأكيد أهداف والتزامات توافق آراء مونتيري؛ (ج) تبادل أفضل الممارسات والدروس المستخلصة وتحديد العقبات والعوائق التي واجهت التنفيذ والإجراءات اللازمة للتغلب على هذه العقبات؛ (د) تحديد التحديات والقضايا الناشئة.

٢- وقد حضر المؤتمر ممثلون عن أكثر من ١٤٠ بلداً بينهم حوالي ٤٠ رئيس دولة وعدد كبير من رؤساء الوزراء والوزراء ورؤساء المنظمات الدولية والإقليمية وغيرهم. وبعد الجلسة الافتتاحية، تم انتخاب رئيس وأعضاء المكتب الخاص بخدمة المؤتمر من بين ممثلي البلدان المشاركة، وإقرار النظام الداخلي للمؤتمر وجدول الأعمال، وانتخاب أعضاء لجنة وثائق التفويض. وعُقدت ثماني جلسات عامة وست موائد مستديرة لمناقشة المواضيع المطروحة. وقد ركزت الكلمات خلال الجلسات العامة على الأزمة المالية العالمية، وأزمة الغذاء، وأزمة الطاقة، وإعادة هيكلة النظام المالي العالمي. وتناولت مناقشات الموائد المستديرة التوصيات الست المنبثقة عن توافق آراء مونتيري. وفيما يلي عرض عن أعمال المؤتمر وأهم المواضيع التي تناولها والنتائج التي توصل إليها.

ألف- مواضيع البحث والمناقشة

٣- كان الموضوع العام للمؤتمر هو "التطلع إلى المستقبل: المزيد من الأعمال التعاونية في مجال تمويل التنمية". وعُقدت ثماني جلسات نقاش عامة، خُصصت للبلدان الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية وممثلي المجتمع المدني. وتضمنت الجلسات العامة عروضاً للبلدان حول تنفيذ توافق آراء مونتيري، مع التركيز على التحديات الجديدة والقضايا الناشئة، خاصة الأزمة المالية العالمية، وأزمة الغذاء، وأزمة الطاقة، وإعادة هيكلة النظام المالي العالمي.

٤- كما نُظمت ست موائد مستديرة ركزت كلٌ منها على توصية من التوصيات المنبثقة عن توافق آراء مونتيري وهي: (أ) تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية؛ (ب) تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخاصة الأخرى؛ (ج) التجارة الدولية كمحرك للتنمية؛ (د) تعزيز التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية؛ (●) الديون الخارجية؛ (و) معالجة المسائل النظمية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية.

باء- نتائج المؤتمر

٥- اعتمد المؤتمر في جلسته الختامية إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها A/RES/63/239. ومن أبرز ما ورد في الإعلان إعادة تأكيد أهداف والتزامات توافق آراء مونتيري وضرورة الحد من تفاقم آثار الأزمة المالية العالمية وما ينتج عنها من تباطؤ في النمو الاقتصادي،

بالإضافة إلى القلق من تغيّر المناخ وأزمة الغذاء وأزمة الطاقة. وتناول إعلان الدوحة كل توصية من التوصيات المنبثقة عن توافق آراء مونتيري:

(أ) تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

التأكيد على أهمية الحكم السليم ووجود قطاع خاص فعّال مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة اتباع السياسات والأطر التنظيمية المناسبة، ووضع التنمية البشرية من ضمن الأولويات، وربط السياسات الاقتصادية بالسياسات الاجتماعية، ومواصلة الإصلاح المالي، بما فيه الإصلاح الضريبي وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد؛

(ب) تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخاصة الأخرى

مواصلة العمل على حشد الاستثمارات في البنى التحتية المادية والبشرية والبيئية، وتحسين بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات التي تساهم في نقل التكنولوجيا وتنمية المهارات وخلق فرص العمل؛

(ج) التجارة الدولية كمحرك للتنمية

تحسين أداء النظام المتعدد الأطراف، والاستفادة من المعونة لصالح التجارة لبناء القدرات التجارية وزيادة المنافسة، والدعوة إلى مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف ضمن إطار منظمة التجارة العالمية؛

(د) تعزيز التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية

التأكيد على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية في المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وضرورة بلوغ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للبلدان المتقدمة بحلول عام ٢٠١٥، وأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(●) الديون الخارجية

التأكيد على المسؤولية المشتركة للدائنين والمدينين فيما يخص الديون والتخفيف من عبئها؛

(و) معالجة المسائل النُظمية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية

الدعوة إلى تحسين التنسيق وتعزيز التماسك بين الوزارات والمؤسسات المعنية في جميع البلدان، ومواصلة إصلاح المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز (Bretton Woods).

ثانياً- الدورة الثامنة للجنة الموارد المائية

٦- عقدت لجنة الموارد المائية دورتها الثامنة في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وتوزعت أعمالها على ست جلسات. وتطرق البحث إلى التحديات التي يواجهها العالم، ومنها خاصة تغيّر المناخ وآثاره المحتملة على قطاع الموارد المائية وتدابير التكيّف في منطقة الإسكوا على المستويين الوطني والإقليمي. وجرى التركيز على إدارة نوعية المياه، وإسهام هذا القطاع في تحقيقِ التنمية المستدامة، ودور الإسكوا في مساندة البلدان الأعضاء في تحقيق الأهداف المتعلقة بترشيد استهلاك الموارد المائية، والمحافظة عليها من التلوث، وإجراء التعديلات المؤسسية والقانونية المطلوبة لتفعيل مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتعزيز التعاون والتكامل فيما بين البلدان الأعضاء في هذا المجال. وفيما يلي عرض لمواضيع البحث والمناقشة التي تناولتها الدورة والتوصيات التي اعتمدتها.

ألف- مواضيع البحث والمناقشة

٧- تضمن جدول أعمال الدورة الثامنة للجنة الموارد المائية عدة مواضيع ذات أولوية، منها: تغيّر المناخ وآثاره على قطاع الموارد المائية في منطقة الإسكوا وإجراءات التكيّف الممكنة وسبل معالجة البلدان الأعضاء لهذه الآثار؛ والتقدم المحرز في البلدان الأعضاء في تحقيق الغاية ١٠ من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية والمتعلقة بمياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، والسياسات المقترحة على هذا الصعيد؛ وتقييم إدارة نوعية المياه في منطقة الإسكوا.

٨- وشمل جدول الأعمال أيضاً بنوداً تعنى بمتابعة تنفيذ التوصيات التي أصدرتها لجنة الموارد المائية في دورتها السابعة، والتقدّم المحرز في تنفيذ الأنشطة المتصلة بالموارد المائية منذ الدورة السابعة للجنة، وبرنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في مجال الموارد المائية. وأجمع الحاضرون على أن تعقد لجنة الموارد المائية دورتها التاسعة في بيروت، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ما لم يعرض أحد البلدان الأعضاء استضافتها.

باء- توصيات لجنة الموارد المائية في دورتها الثامنة

٩- اتخذت لجنة الموارد المائية مجموعة من التوصيات الواردة في التقرير عن الدورة الصادر في الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2008/IG.1/7، بعضها موجه إلى الإسكوا والبعض الآخر إلى البلدان الأعضاء، وفيما يلي التوصيات الموجهة إلى الإسكوا:

(أ) الإسراع في البدء في الإجراءات المتعلقة بتنفيذ القرار ٢٨١ (د-٢٥) بشأن التصدي لتغيّر المناخ في المنطقة العربية لجهة إعداد تقييم لآثار تغيّر المناخ على مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، مع التركيز على قطاع موارد المياه العذبة، وذلك بالتنسيق والتكامل مع جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة؛

(ب) حصر الإمكانات الوطنية والإقليمية المتوفرة في مجال قياس وتقييم التغيّرات الحاصلة في المناخ وآثارها على قطاع الموارد المائية، تمهيداً لإيجاد آلية تنسيق لتوفير البيانات الموثقة المطلوبة لإتمام الأنشطة ذات العلاقة؛

(ج) مساعدة البلدان الأعضاء على بناء القدرات الوطنية وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال إعداد إجراءات واستراتيجيات تكيّف قطاع الموارد المائية مع الآثار المحتملة لتغيّر المناخ على الموارد المائية، وتقديم الدعم الفني المطلوب لدمج هذه الاستراتيجيات في سياسات وخطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛

(د) الاستمرار في تقديم الدعم الفني للبلدان الأعضاء في بناء القدرات الوطنية فيما يتعلق بتعزيز تطبيق مفاهيم الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ولا سيما في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة، السطحية والجوفية، وتحديث تقييم الإمكانات المؤسسية والقانونية في قطاع الموارد المائية للبلدان الأعضاء التي تطلب ذلك، على أن تقوم الإسكوا بذلك بمفردها، أو بالتنسيق مع المعهد الاتحادي الألماني للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية (BGR) والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة؛

(●) المساهمة في نشر الوعي لدى مختلف فئات المجتمع حول القضايا الهامة في مجال التنمية المستدامة للموارد المائية، خاصة فيما يتعلق بتأثير تغيّر المناخ على الموارد المائية بالمنطقة وإجراءات التكيّف المطلوبة، وذلك من خلال إعداد المنشورات والنشرات الإلكترونية، وحث الجهات المعنية على تنفيذ تلك الإجراءات وتفعيلها؛

(و) متابعة اجتماعات المنتدى العالمي الخامس للمياه (WWF-5) المزمع عقده في اسطنبول، تركيا، في عام ٢٠٠٩، والمشاركة في الاجتماعات الخاصة بالمجلس العربي للمياه وجامعة الدول العربية والجهات الإقليمية والدولية، مثل الشراكة العالمية للمياه (GWP)، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية (UN-Water)، ومتابعة الاجتماعات الوزارية الخاصة بالمنطقة، واستمرار التنسيق مع تلك الجهات في تنفيذ الأنشطة ذات العلاقة بما يتوافق والموارد المتاحة؛

(ز) الاستمرار في دعم برامج التعاون الفني وخدمات المستشارين الإقليميين للبلدان الأعضاء، على أن تتولى البلدان التي تطلب الخدمات توضيح المهام المطلوبة وإعداد الشروط المرجعية بالتنسيق مع الإسكوا؛

(ح) التنسيق مع الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه في تنفيذ برامجه وتقديم الدعم الفني المطلوب حسب الموارد المتاحة، وذلك في إطار التعاون مع جامعة الدول العربية؛

(ط) تعزيز الإمكانات البشرية والموارد المتوفرة لفريق المياه في إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية في الإسكوا؛

(ي) تقديم برامج تدريبية إقليمية متكررة، خصوصاً في مجال المؤشرات والأدلة الخاصة بإدارة موارد المياه، وتعزيز سبل تداول البيانات المتعلقة بذلك، وتطوير قدرات البلدان الأعضاء في مجال تقييم السياسات المائية وآثارها على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في إطار مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛

(ك) تزويد أعضاء لجنة الموارد المائية بصور عن جميع المراسلات التي تتم بين الإسكوا والبلدان الأعضاء والمتعلقة بقضايا الموارد المائية؛

(ل) استكمال المقترح بشأن مشروع إدارة المياه المشتركة، المبني على نتائج مشروع صندوق التنمية الذي أتمت الإسكوا تنفيذه، وذلك مع إيجاد الآلية المناسبة لدعمه فنياً ومالياً من خلال منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، حسب رغبة البلدان الأعضاء في المشاركة في تنفيذ المشروع.

١٠- أما التوصيات التي وجهتها لجنة الموارد المائية في دورتها الثامنة إلى البلدان الأعضاء فهي التالية:

(أ) الشروع في دراسة الآثار المحتملة لتغيّر المناخ على الموارد المائية وإعداد الاستراتيجيات والسياسات المائية اللازمة للتكيّف مع هذه الآثار وتضمينها في خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتعزيز التعاون فيما بين البلدان الأعضاء لتعظيم الاستفادة من الإمكانات المتاحة في هذا الخصوص، وذلك بالتنسيق مع الإسكوا والمنظمات الأخرى؛

(ب) الاستمرار في تطوير وتعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة طبقاً لخصائص وظروف كل بلد، وذلك ضمن مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛

(ج) بذل المزيد من الجهود لتفعيل برامج إدارة الطلب على المياه وزيادة الوعي لدى مختلف فئات المجتمع حول ترشيد استخدام المياه في جميع القطاعات المستهلكة في ظل الآثار المحتملة لتغيّر المناخ في المنطقة؛

(د) مواصلة الجهود المبذولة لتحسين إمدادات المياه النقية وخدمات الصرف الصحي، وذلك بتطبيق حزمة السياسات المقترحة في الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2008/IG.1/4(Part I) بشأن تحقيق الغاية ١٠ من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية والمتعلقة بمياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، وذلك بما يناسب ظروف كل بلد، ودعوة الإسكوا إلى مساندة البلدان الأعضاء في تحقيق ذلك من خلال أنشطة برنامج عملها وأنشطة التعاون الفني.

ثالثاً- الدورة السابعة للجنة الطاقة

١١- عقدت لجنة الطاقة دورتها السابعة في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي ٥ و٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وتوزعت أعمالها على أربع جلسات. وفيما يلي عرض لمواضيع البحث والمناقشة التي تناولتها الدورة والتوصيات التي اعتمدتها.

ألف- مواضيع البحث والمناقشة

١٢- تضمن جدول أعمال الدورة السابعة للجنة الطاقة عدداً من المواضيع ذات الأولوية، منها تعزيز إسهام قطاع الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا. وشمل جدول الأعمال مناقشة عامة حول برامج البلدان الأعضاء وإنجازاتها في هذا الصدد، ودور قطاع الطاقة في مواجهة الآثار المحتملة لتغيّر المناخ.

١٣- كما شمل جدول الأعمال بنوداً حول متابعة تنفيذ توصيات الدورة السادسة للجنة الطاقة، والتقدّم المحرز في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالطاقة في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة السادسة للجنة، والتقدّم

المحرز في برنامج التعاون مع قطر في مجال تحسين كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء القطري، وبرنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في مجال الطاقة.

باء- توصيات لجنة الطاقة في دورتها السابعة

١٤- اتخذت لجنة الطاقة في ختام دورتها السابعة مجموعة من التوصيات الواردة في التقرير عن الدورة الصادر في الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2009/IG.1/7، بعضها موجه إلى الإسكوا والبعض الآخر إلى البلدان الأعضاء، وفيما يلي التوصيات الموجّهة إلى الإسكوا:

(أ) البدء في الإجراءات التنفيذية للقرار ٢٨١ (د-٢٥) المعني بالتصدي لقضايا تغيّر المناخ في المنطقة العربية، وذلك في إطار من التشاور والتنسيق مع البلدان الأعضاء؛

(ب) مواصلة العمل مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لاستكمال إنجاز الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في المنطقة العربية، خصوصاً البرامج المتعلقة بقطاع الطاقة، على أن يتم تقديمها إلى لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة في دورتها الثامنة عشرة (أيار/مايو ٢٠١٠) بعد أن تعتمدها البلدان العربية؛

(ج) إتمام الدراسات اللازمة لوضع الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات اللازمة لتطوير أنماط إنتاج الطاقة واستهلاكها في مختلف القطاعات بهدف جعلها أكثر استدامة، ومساندة البلدان الأعضاء في تطبيقها، وذلك حسب الظروف السائدة في قطاع الطاقة في كل بلد؛

(د) المساهمة في نشر الوعي بين مختلف فئات المجتمع حول القضايا الهامة في مجال الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، خصوصاً فيما يتعلق بقضايا ترشيد استهلاك الطاقة في القطاعات المختلفة وتنمية تطبيقات الطاقة المتجددة والوقود الأنظف وما يرتبط بها من اعتبارات الحفاظ على البيئة؛

(●) تضمين برامجها أنشطة للترويج لاستخدام نظم الطاقة المتجددة في المناطق الريفية الفقيرة في بلدان المنطقة، من أجل تحسين ظروف المعيشة ودعم التنمية فيها، وذلك بالتنسيق مع نقاط الارتكاز الوطنية بشأن تنفيذ هذه البرامج؛

(و) تنظيم اجتماعات للخبراء وورشات عمل في البلدان الأعضاء حول التدابير اللازمة لتعزيز فرص خفض الانبعاثات من قطاع الطاقة، وإصدار تقرير حول السياسات والإجراءات التي تتخذها البلدان الأعضاء في هذا المجال؛

(ز) الاستمرار في دعم برامج التعاون الفني وخدمات المستشارين الإقليميين التي تطلبها البلدان الأعضاء في مجالات الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، على أن تتولى البلدان الطالبة لهذه الخدمات توضيح المهام المطلوبة، والاتفاق عليها مع الإسكوا؛

(ح) الموافقة على الأنشطة المقترحة في برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في مجال الطاقة، وذلك حسب متطلبات التنمية في البلدان الأعضاء؛

(ط) تزويد أعضاء لجنة الطاقة بنسخ عن جميع المراسلات المتعلقة بشؤون الطاقة والتي تتم بين الإسكوا ونقاط الارتكاز الوطنية وأي من الجهات المختصة في البلدان الأعضاء. والهدف من ذلك هو تمكين البلدان الأعضاء من التواصل مع الجهات المختصة الوطنية، وتسهيل التنسيق لتوفير متطلبات تنفيذ برامج العمل، وذلك في خدمة البلدان الأعضاء ومتابعة لتنفيذ توصيات اللجنة.

١٥- أما التوصيات التي وجهتها لجنة الطاقة إلى البلدان الأعضاء فهي التالية:

(أ) وضع استراتيجيات وبرامج وطنية واعتمادها من أجل دعم إسهام قطاع الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة، وخصوصاً تطوير أنماط إنتاج الطاقة واستهلاكها بهدف جعلها أكثر استدامة، والعمل على تنفيذها طبقاً لظروف كل بلد؛

(ب) توفير البنية المؤسسية والتشريعية اللازمة لاعتماد وتنفيذ المشاريع في مجال الطاقة من أجل التنمية المستدامة، وذلك من خلال آليات التمويل الإقليمية والدولية المتاحة، ولا سيما آلية التنمية النظيفة، وإيلاء الأولوية لتلك التي يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خصوصاً الحد من الفقر؛

(ج) الاهتمام ببرامج التخفيف من آثار تغيّر المناخ من خلال وضع البرامج اللازمة لتحسين كفاءة عمليات إنتاج الطاقة واستهلاكها، وتنويع مصادرها، وذلك بما يناسب كل بلد ويحقق اقتصاديات قطاع الطاقة فيه، مع تفادي الآثار السلبية على القطاع نفسه، والحفاظ على البيئة؛

(د) وضع وتنفيذ برامج وطنية لتحسين كفاءة إنتاج الطاقة واستهلاكها وإدارة الطلب عليها، على غرار مشروع التعاون بين الإسكوا والمؤسسة القطرية العامة للكهرباء والماء؛

(●) وضع آلية في كل بلد تكفل التواصل بين عضو لجنة الطاقة ونقطة الارتكاز الوطنية للإسكوا، وفق الأنظمة المتبعة في هذا البلد، بحيث يتم تسهيل تبادل المعلومات وتنسيق عمليات الاتصال مع الإسكوا.

رابعاً- الدورة العاشرة للجنة النقل

١٦- عقدت لجنة النقل دورتها العاشرة في بيروت في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وحضرها ممثلون عن البلدان الأعضاء وخبراء في مختلف مجالات النقل. وفيما يلي عرض لمواضيع البحث والمناقشة التي تناولتها الدورة والتوصيات التي اعتمدتها.

ألف - مواضيع البحث والمناقشة

١٧- تضمن جدول أعمال الدورة العاشرة للجنة النقل موضوع مواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل في منطقة الإسكوا، وطلب جمهورية السودان الانضمام إلى اتفاقيات النقل الثلاث المعتمدة في إطار الإسكوا، وكذلك متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها التاسعة.

١٨- وناقش المجتمعون متابعة تنفيذ كل من البنود التالية المدرجة في نظام النقل المتكامل في المشرق العربي منذ انعقاد الدورة التاسعة للجنة: اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، ومذكرة التفاهم بشأن

التعاون في مجال النقل البحري، ومتابعة تكوين وتفعيل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في بلدان المنطقة، وما تم تنفيذه في موضوع سلامة المرور على الطرق. كما ناقش المجتمعون موضوع مواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل في منطقة الإسكوا. وأوصت اللجنة بالموافقة على طلب جمهورية السودان الانضمام إلى اتفاقيات النقل الثلاث المعتمدة في إطار الإسكوا.

باء- توصيات لجنة النقل في دورتها العاشرة

١٩- اتخذت لجنة النقل في ختام دورتها العاشرة التوصيات التالية:

(أ) اعتماد توصيات اجتماع الخبراء بشأن مواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل في منطقة الإسكوا (دمشق، ١٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨) بعد إدخال بعض التعديلات المقترحة من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية؛

(ب) الاستفادة من الخبرات الوطنية في البلدان الأعضاء والممارسات الدولية الناجحة لمواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل؛

(ج) تكوين مجموعة عمل تهدف إلى تقديم توصيات للبلدان الأعضاء بشأن مواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل في منطقة الإسكوا، وتضم ممثلين عن البلدان الأعضاء وتقوم الأمانة التنفيذية للإسكوا بدور المنسق العام للمجموعة؛

(د) تقوم الأمانة التنفيذية للإسكوا بإعداد مقترح حول تشكيل مجموعة العمل ونطاق عملها ومهامها وأولوياتها والفترة الزمنية لعملها وتقديم هذا المقترح إلى لجنة النقل للموافقة عليه؛

(●) دعوة كل بلد لأخذ العلم بالبيانات الواردة في التقرير حول متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة النقل في دورتها التاسعة كما هي مفصلة في الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2009/IG.1/4(Part I) وتحديث هذه البيانات وإرسالها مع ملاحظاته بهذا الشأن إلى الأمانة التنفيذية في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، علماً أنه في حال عدم ورود أية ملاحظات من أي بلد يعتبر ما ورد في التقرير معتمداً؛

(و) دعوة كل بلد لأخذ العلم بالبيانات الواردة في التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالنقل في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة التاسعة للجنة النقل كما هي مفصلة في الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2009/IG.1/4(Part II) وتحديث هذه البيانات وإرسالها مع ملاحظاته بهذا الشأن إلى الأمانة التنفيذية في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، علماً أنه في حال عدم ورود أية ملاحظات من أي بلد يعتبر ما ورد في التقرير معتمداً؛

(ز) الطلب إلى الأمانة التنفيذية تحديث خريطة اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي لإدخال أحدث التعديلات المعتمدة أعلاه والواردة في التوصيات المتعلقة بانضمام جمهورية السودان إلى الاتفاق فور اعتمادها من قسم المعاهدات، بالإضافة إلى مقترحات البلدان الأعضاء بشأن الخريطة؛

(ح) مناشدة سلطنة عمان الإسراع في الانضمام إلى اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي؛

(ط) مناشدة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية العراق الإسراع في التصديق على اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي؛

(ي) الطلب إلى البلدان الأطراف في اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي التي لم تقم بتعبئة الجدول (١) والجدول (٢) الواردين ضمن خطة عمل تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي (دولة الكويت والجمهورية اللبنانية)، القيام بذلك وموافاة الإسكوا بهما في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩؛

(ك) الطلب إلى البلدان الأطراف في اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي التي لم تقم بتعبئة الاستبيان الخاص بمتابعة الاتفاق (جمهورية العراق ودولة قطر والجمهورية اللبنانية) والذي تم إرساله سابقاً إلى البلدان المصادقة على الاتفاق، القيام بتعبئته وموافاة الإسكوا به في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩؛

(ل) الطلب إلى كافة البلدان الأعضاء في الإسكوا مراجعة البيانات الواردة في قاعدة بيانات الطرق في منطقة الإسكوا (٢٠٠٧) على القرص المدمج الذي تم توزيعه على ممثلي تلك البلدان أثناء اجتماع الدورة التاسعة للجنة النقل، وتحديث هذه البيانات واستكمال البيانات الناقصة (إن وجدت) وإرسالها إلى الإسكوا في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩. وقد تم إعادة تسليم نسخ من القرص أثناء الدورة العاشرة للجنة إلى كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان وفلسطين والجمهورية اليمنية بناءً على طلبهم (والطلب من الأمانة التنفيذية تسليم القرص المدمج إلى باقي الدول)؛

(م) الترحيب بطلب جمهورية السودان بالانضمام إلى اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي كونها أصبحت عضواً في الإسكوا؛

(ن) دعوة كل بلد إلى مراجعة البيانات الواردة في تقرير تنفيذ اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي كما هو مفصل في الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2009/IG.1/5(Part II)، وتحديث هذه البيانات وإرسالها مع ملاحظاته بهذا الشأن إلى الأمانة التنفيذية في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، علماً أنه في حال عدم ورود أية ملاحظات من أي بلد يعتبر ما ورد في الوثيقة معتمداً؛

(س) مناشدة البلدان التي لم توقع على اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي (جمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة قطر) الإسراع في الانضمام إليه، والبلدان التي وقعت على الاتفاق ولم تصدق عليه (الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت) الإسراع في التصديق عليه؛

(ع) الطلب إلى الجمهورية اللبنانية التي لم تقم بتعبئة الجدول (٤) من خطة عمل تنفيذ اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي القيام بذلك وموافاة الإسكوا به في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩؛

(ف) الطلب إلى الجمهورية اللبنانية التي لم تقم بتعبئة الاستبيان الخاص بمتابعة اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي والذي تم إرساله سابقاً إلى البلدان المصادقة عليه، القيام بتعبئة هذا الاستبيان وموافاة الإسكوا به في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩؛

(ص) الطلب إلى كافة البلدان الأعضاء في الإسكوا مراجعة البيانات الواردة في قاعدة بيانات السكك الحديدية في منطقة الإسكوا (٢٠٠٧) على القرص المدمج الذي تم توزيعه على ممثلي تلك البلدان أثناء اجتماع الدورة التاسعة، وتحديثها واستكمال البيانات الناقصة وإرسال البيانات المحدثة والمستكملة إلى الإسكوا (إن وجدت) في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩؛

(ق) الترحيب بطلب جمهورية السودان الانضمام إلى اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي كونها أصبحت عضواً في الإسكوا وحثها على استكمال إجراءات الانضمام وإرسال وثيقة الانضمام إلى الأمانة التنفيذية في أقرب فرصة ممكنة؛

(ر) الطلب إلى الأمانة التنفيذية تحديث خريطة اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي بعد إدخال التعديلات المتعلقة بانضمام جمهورية السودان، فور اعتمادها من قسم المعاهدات بالأمم المتحدة، بالإضافة إلى أية مقترحات قد ترد من البلدان الأعضاء بشأن الخريطة؛

(ش) دعوة كل بلد إلى مراجعة البيانات المتعلقة بالتقدم المحرز في إنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في بلدان منطقة الإسكوا وتفعيلها كما وردت في الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2009/IG.1/5(Part III)، وتحديث هذه البيانات وإرسالها مع ملاحظاته بهذا الشأن إلى الأمانة التنفيذية في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، علماً أنه في حال عدم ورود أية ملاحظات من أي بلد يعتبر ما ورد في التقرير معتمداً؛

(ت) الطلب إلى البلدان التي لم تنشئ لجاناً وطنية حتى الآن (الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة الكويت، وجمهورية السودان) الإسراع في ذلك والاسترشاد بدليل إنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة الذي أعدته الإسكوا في عام ٢٠٠٣ والاستفادة من الدعم الفني الذي تقدمه الإسكوا لإنشاء هذه اللجان؛

(ث) الطلب إلى البلدان التي أنشأت لجاناً وطنية الإسراع في تفعيلها عن طريق وضع واعتماد خطط عمل تنفيذية لكل منها والاستفادة من الدعم الفني الذي تقدمه الإسكوا في إعداد خطط العمل وتفعيل اللجان؛

(خ) اعتماد الاستبيان المتعلق بإنشاء وتفعيل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في البلدان الأعضاء في الإسكوا بعد أن تم تعديله حسب مرئيات البلدان الأعضاء، والطلب من الأمانة التنفيذية إرساله إلى البلدان الأعضاء في موعد أقصاه ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٩ لتعبئته وإعادته إلى الإسكوا في موعد أقصاه ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩ حتى يتسنى للأمانة التنفيذية إعداد تقرير المتابعة المطلوب في هذا المجال؛

(ذ) الطلب من الأمانة التنفيذية القيام بمهام المتابعة والتنسيق الإقليمي بين اللجان الوطنية؛

(ض) مناشدة البلدان التي لم توقع مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي (مملكة البحرين، ودولة الكويت) الإسراع في الانضمام إليها، ومن البلدان التي وقعت المذكرة ولم تصادق عليها (دولة قطر، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية) الإسراع في التصديق عليها؛

(ظ) مناشدة البلدان الأعضاء إعطاء البند رقم (٥) والخاص بالنقل الساحلي الأولوية أثناء البدء بتنفيذ بنود الاتفاقية؛

(غ) مناشدة البلدان الأعضاء تفعيل وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل البحري والموقع عليها من قبل هذه البلدان بالتوازي مع مذكرة التفاهم؛

(أ أ) دعوة الأمانة التنفيذية للإسكوا لإعداد خطة عمل لتنفيذ البند رقم (٥) من مذكرة التفاهم والخاص بالنقل الساحلي، بما يتناسب مع القوانين الوطنية للبلدان الأعضاء؛

(ب ب) الترحيب بطلب جمهورية السودان الانضمام إلى المذكرة كونها أصبحت عضواً في الإسكوا؛

(ج ج) الطلب من الأمانة التنفيذية توجيه الدعوة إلى البلدان الأعضاء للمشاركة في الاجتماع الإقليمي الذي سيعقد في أبو ظبي، في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، وإعداد ورقة عمل واضحة حول الأهداف المنشودة لعام ٢٠١٥ والإجراءات التي تنوي اتخاذها لتحقيق تلك الأهداف؛

(د د) مناشدة البلدان الأعضاء الاستجابة للدعوة المرسلة عن طريق الإسكوا للمشاركة الفعالة في الاجتماع الوزاري الذي سيعقد في موسكو يومي ١٨ و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، على أن تشمل الوفود المشاركة ممثلين عن القطاعين العام والخاص والجمعيات الأهلية بالإضافة إلى الوزراء المعنيين؛

(● ●) الطلب من الأمانة التنفيذية عقد ورشات عمل إقليمية دورية من أجل تبادل الخبرات والاستفادة من الممارسات الجيدة المتبعة في بعض بلدان المنطقة والعالم؛

(و و) الترحيب بطلب انضمام جمهورية السودان إلى اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي وحثها على استكمال إجراءات الانضمام وإرسال وثيقة الانضمام إلى الأمانة التنفيذية في أقرب فرصة ممكنة؛

(ز ز) الموافقة على مقترح السودان بتعديل المحورين م٦٥ وم٧٥ من اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي؛

(ح ح) الموافقة على مقترح جمهورية السودان بإضافة محورين إضافيين على محاور اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي؛

(ط ط) الموافقة على مقترح السودان بتعديل المحور س٤٥ من اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي؛

(ي ي) الترحيب بطلب انضمام جمهورية السودان إلى مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي وحثها على استكمال إجراءات الانضمام وإرسال وثيقة الانضمام إلى الأمانة التنفيذية في أقرب فرصة ممكنة؛

(ك ك) الموافقة على مقترح جمهورية السودان بإضافة مسار بحري على المسارات البحرية ضمن شبكة الموانئ والمرافئ البحرية والمسارات الملاحية في المشرق العربي كما يلي: وصلة بحرية بين جدة وبورتسودان على المسار الملاحي في البحر الأحمر أم ٤٠؛

(ل ل) مناشدة بلدان مجلس التعاون الخليجي استكمال البيانات والمعلومات المتعلقة بدراسة تطبيق الإطار المنهجي لنظام النقل المتكامل في المشرق العربي التي تقوم بها الإسكوا وموافاة الإسكوا بها في موعد أقصاه ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٩، حتى يتسنى للأمانة التنفيذية استكمال الدراسة قبل نهاية عام ٢٠٠٩؛

(م م) الطلب إلى البلدان الأعضاء موافاة الإسكوا بتقريرين: الأول عن متابعة تنفيذ توصيات لجنة النقل في دورتها العاشرة، والثاني عن متابعة أهم تطورات النقل في كل بلد للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في موعد أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

خامساً- المنتدى الإقليمي التشاوري الرفيع المستوى حول آثار الأزمة المالية العالمية على البلدان الأعضاء في الإسكوا: نظرة مستقبلية

٢٠- عقد المنتدى الإقليمي التشاوري الرفيع المستوى حول آثار الأزمة المالية العالمية على البلدان الأعضاء في الإسكوا في دمشق، في الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩. وقد نظمت الإسكوا هذا المنتدى بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وهيئة تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية. وشارك فيه ممثلون عن ١٤ بلداً عربياً، وعدد كبير من ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الخبراء المعنيين بالشؤون الاقتصادية والاستثمار والتجارة، والأسواق المالية والمصارف، والعمالة، وصناديق التنمية العربية والمصارف المركزية والخاصة. وجرت في المنتدى مناقشة الأزمة المالية وتداعياتها على اقتصادات البلدان الأعضاء، وتحديد الخطوات ذات الأولوية لمعالجة آثار هذه الأزمة. وهدف المنتدى إلى تقريب الآراء وتوحيد المواقف بين البلدان الأعضاء استعداداً لمؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى حول آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٩. وفيما يلي عرض للمواضيع التي تناولها المنتدى والنتائج التي تم التوصل إليها.

ألف- مواضيع البحث والمناقشة

٢١- تضمن جدول أعمال المنتدى جلسة افتتاح وست جلسات نقاش شارك فيها مسؤولون وخبراء رفيعو المستوى من منظمات إقليمية ودولية ومنظمات غير حكومية ومن القطاعين العام والخاص. وتناولت المناقشات مختلف القطاعات التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية ومنها: نمو الاقتصاد الكلي، وسوق النفط العالمية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وسوق الأسهم، واقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على الصناديق السيادية، وتدفق تحويلات العاملين في الخارج، والقطاع المصرفي، والتجارة، وتدفق المساعدات الإنمائية الرسمية. كما تناولت المناقشات الإجراءات التي اتخذت للتصدي للأزمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك الإجراءات المتخذة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وخصصت جلسة لمناقشة الآثار الاجتماعية للأزمة، وخاصة البطالة، وما ينبغي وضعه من سياسات لمعالجتها.

٢٢- وقد أطلقت الإسكوا لدى افتتاح المنتدى العدد الجديد من منشورها "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية لعام ٢٠٠٨"، ويتضمن رصداً للتطورات الحاصلة في منطقة الإسكوا والمنطقة العربية من خلال مؤشرات محددة للتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي.

باء- نتائج المنتدى

٢٣- اعتمد المنتدى في جلسته الختامية "إعلان دمشق بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا". وقد تضمن عدداً من التوصيات الموجهة إلى البلدان الأعضاء وإلى الأمانة التنفيذية للإسكوا من أجل التصدي للأزمة ومعالجة آثارها على نحو أكثر فعالية. (يرد النص الكامل لهذا الإعلان في المرفق بالوثيقة E/ESCWA/2009/C.3/3 عن الأولويات الإقليمية والعالمية: الأزمة المالية، والأمن الغذائي، وتغيّر

المناخ، الموزعة على المشاركين في الاجتماع الثالث للجنة الفنية ضمن وثائق الاجتماع). ومما ورد في توصيات الإعلان الموجهة إلى البلدان الأعضاء:

(أ) الدعوة إلى اعتماد سياسة مالية توسعية مستدامة لتعزيز الطلب المحلي وتقليص فترة تباطؤ النمو الاقتصادي، وتنسيق وتنفيذ هذه السياسة مع القطاع الخاص، مع التركيز بشكل أساسي على مجالات الاقتصاد الحقيقي ومنها البنية الأساسية والزراعة والصناعة والصحة والتعليم والبيئة والحماية الاجتماعية؛

(ب) تشجيع الصناديق الوطنية والإقليمية والدولية على توفير السيولة النقدية للبلدان التي تعاني من أزمات سيولة، وصناديق الثروة السيادية في منطقة الإسكوا على زيادة استثمارها في الاقتصاد الحقيقي في البلدان الأعضاء؛

(ج) تحقيق التنوع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على قطاع النفط، والاستثمار في التكنولوجيا والهياكل الأساسية لزيادة فرص العمل؛

(د) تسهيل التدفقات البينية للتجارة في البضائع والخدمات، وللأشخاص ورأس المال من أجل تعزيز التكامل الإقليمي بين البلدان الأعضاء، واتخاذ إجراءات استباقية لضمان مساهمة البلدان النامية، وخاصة البلدان الأعضاء، في إدارة الاقتصاد العالمي.

٢٤- وأكد المنتدى دعمه لأنشطة الإسكوا، وطلب من الأمانة التنفيذية مواصلة جهودها في مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق الاتساق الوطني والإقليمي في المواقف التفاوضية بشأن القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية مثل الأزمة المالية. كما دعا الأمانة التنفيذية إلى القيام بدور الوسيط في جمع البلدان الأعضاء مع المؤسسات المالية العربية والإسلامية المعنية من أجل تعزيز دور هذه المؤسسات في حل المشاكل الناجمة عن الأزمة و/أو المتفاقمة بسببها

سادساً- الاجتماع الإقليمي لبلدان غربي آسيا للتحضير للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٩ في المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً بشأن الصحة العامة في العالم

٢٥- استضافت قطر الاجتماع الإقليمي لبلدان غربي آسيا للتحضير للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٩ في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك يومي ١٠ و١١ أيار/مايو ٢٠٠٩ في الدوحة بمبادرة مشتركة من الإسكوا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية. وعقد هذا الاجتماع في سياق التحضير للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة المقرر عقده في جنيف في تموز/يوليو ٢٠٠٩ تحت عنوان "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا بشأن الصحة العامة في العالم". وهدف الاجتماع إلى التحضير للاستعراض العالمي بالتركيز على موضوع معين يهم بلدان المنطقة، وتقييم أداء هذه المنطقة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بالصحة العامة. وركز النقاش على موضوع خاص بالمنطقة في مجال الصحة العامة، وهو الأمراض غير السارية والإصابات: تحديات كبرى تواجه التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين.

٢٦- وتضمن الاجتماع ست جلسات حوارية شملت الواقع العالمي والإقليمي للأمراض غير السارية والإصابات، بالإضافة إلى التحديات والفرص والمبادرات لمجابهتها في هذه المنطقة. وشارك فيه وزراء الصحة وصانعو السياسات في البلدان الأعضاء في الإسكوا المؤتمنون على تطبيق سياسات التنمية الوطنية. كما شارك أيضاً خبراء وأكاديميون وممثلون عن منظمات تابعة للأمم المتحدة وممثلون عن المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وفيما يلي عرض لمواضيع البحث والمناقشة التي تناولها الاجتماع والنتائج التي توصل إليها.

ألف- مواضيع البحث والمناقشة

٢٧- تناول الاجتماع موضوعاً هاماً بالنسبة إلى بلدان المنطقة وهو الأمراض غير السارية والإصابات، مثل السرطان وأمراض السكري والقلب والشرايين، وأمراض الرئة المزمنة، والأخطار الخاصة بها، مثل التدخين والممارسات غير الصحية في مجال التغذية، والسمنة وقلة النشاط البدني. فهذه الأمراض تشكل ٦٠ في المائة من الوفيات في العالم وأكثر من نصف الوفيات في المنطقة. وكان لهذا الاجتماع آثار إيجابية في نشر التوعية الصحية، وتبادل الخبرات، حيث إنه سيساعد على إعادة توجيه نظم الرعاية الصحية في بلدان المنطقة نحو طرق الوقاية من هذه الأمراض ومكافحتها.

باء- نتائج الاجتماع

٢٨- ستتولى حكومة البلد المضيف إبلاغ الرسائل والتوصيات التالية ومناقشتها أثناء انعقاد الاجتماع الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (جنيف، تموز/يوليو ٢٠٠٩)، وذلك لنقل آراء بلدان غربي آسيا.

١- الرسائل الرئيسية

(أ) إن مواجهة الأمراض غير السارية والإصابات تعتبر من الأمور الأساسية لجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية والإقليمية والوطنية ولأمن البشرية؛

(ب) إن هذه الأمراض والإصابات وعوامل ومحددات الخطر المتصلة بها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر ويدعم بعضها البعض. وإن آليات كتلك المتمثلة في الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها - إذا تم التوسع فيها بحيث تعكس بصورة دقيقة العبء الحالي للأمراض غير السارية والإصابات – فإنها تتيح الفرصة لقيام تحالف قوي بين تعزيز الصحة وجهود التنمية؛

(ج) إن التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للأمراض غير السارية والإصابات باهظة كما أنها تتنامى بسرعة هائلة. وهذه الظروف تسبب الكثير من أشكال العجز والوفاة المبكرة مما يؤدي إلى فقدان الإنتاجية. إن التكاليف الصحية المتزايدة بشكل مطرد تعتبر من عوامل الفقر، كما أن العجز يعتبر عبئاً ثقيلاً على كاهل التنمية المستدامة؛

(د) وللسياسات الوطنية في القطاعات الأخرى غير الصحية تأثيرات هائلة على عوامل ومحددات الخطر للأمراض غير السارية والإصابات. فالمكاسب الصحية يمكن تحقيقها بصورة أفضل عن طريق تكامل الصحة مع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لقطاعات أخرى كقطاعات النقل والتجارة والضرائب والتعليم

والتخطيط الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والزراعة والتخطيط العمراني والإعلام الجماهيري والإنتاج الغذائي والدوائي، بدلاً من السياسات الصحية وحدها. إن هذه النهوج التكاملية يمكن أن تحقق المنافع المتبادلة بين كافة القطاعات ذات الصلة؛

(●) ويحتاج صانعو السياسة إلى التأكيد على ضرورة وضع سبل مواجهة الأمراض غير السارية في مقدمة الجهود الخاصة بدعم النظم الصحية. إن مكافحة الأمراض غير السارية والإصابات والوقاية منها يمكن تحقيقها بتكلفة أقل وبنهوج تتناسب فاعليتها مع تكلفتها، كما ينبغي إدماجها ضمن الرعاية الصحية الأولية.

٢- التوصيات

(أ) تضع البلدان الأعضاء خطط عمل وطنية وإقليمية متنوعة الاختصاصات تسترشد بأطر العمل القائمة من بينها خطة العمل الخاصة بالإستراتيجية العالمية لمكافحة الأمراض غير السارية والوقاية منها - التي اعتمدتها جمعية الصحة العالمية عام ٢٠٠٨ – والقرارات الإقليمية والدولية؛

(ب) ينبغي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة النظر في إدماج المؤشرات المبنية على البراهين الخاصة بالأمراض غير السارية والإصابات في جوهر النظام الخاص بمتابعة وتقييم المرامي الإنمائية للألفية خلال عملية مراجعة هذه المرامي لعام ٢٠١٠؛

(ج) يجب على الهيئات الحكومية المكلفة بالتخطيط والتنمية أن تدمج عملية متابعة الأمراض غير السارية والإصابات باعتبارها جزءاً من عملياتها الوطنية الخاصة بمتابعة المرامي الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى للتنمية؛

(د) على المجلس الاقتصادي والاجتماعي دراسة إدراج الوقاية من الأمراض غير السارية والإصابات على بنود جدول أعمال دوراته السنوية أو الاجتماعات الوزارية الخاصة بالمراجعة؛

(●) يجب على الأمم المتحدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الصحة العالمية) وضع وتوزيع الأدوات التي تتيح لصانعي القرار تقييم أثر السياسات على المحددات وعوامل الخطر الخاصة بالأمراض غير السارية والإصابات وتبعاتها، وأن توفر نماذج لهذه السياسات تتسم بالفعالية وتستند إلى البراهين؛

(و) تدعيم عملية جمع البيانات الخاصة بالأمراض غير السارية وعوامل الخطر والإصابات، وإنشاء الخطوط وقواعد البيانات مع التركيز بشكل خاص على دعم البيانات الخاصة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحة والمساواة؛

(ز) رفع درجة الأولوية الممنوحة لقضايا الوقاية من الأمراض غير السارية والإصابات المدرجة في جداول الأعمال الخاصة باللقاءات والاجتماعات رفيعة المستوى ذات الصلة للقادة الوطنيين والإقليميين والدوليين؛

(ح) تيسير الحوار بين الشركاء الوطنيين: وزارات المالية والصحة والقطاعات الأخرى من أجل تحديد موارد دائمة ومبتكرة لتمويل البرامج الخاصة بالأمراض غير السارية والإصابات والسياسات الأخرى الداعمة للفقراء؛

(ط) يجب إنشاء فريق عمل متعدد الاختصاصات لتوفير المدخلات الاستراتيجية وإجراء عمليات التقييم الخارجية للتقدم المحرز في المنطقة بالنسبة للأمراض غير السارية والإصابات وتأثير المبادرات على مكافحة الأمراض غير السارية والإصابات والوقاية منها؛

(ي) يجب على الأمم المتحدة حث البلدان الأعضاء على تبني الآليات القانونية المطلوبة لحماية متلقي المواد الإعلامية من أية مواد مهددة للصحة وتدعيم مشاركة القنوات الإعلامية في تعزيز السياسات الخاصة بالوقاية من الأمراض غير السارية والإصابات وبناء ثقافة صحية داخل المجتمعات.

٢٩- وفي الختام، اعتمد الاجتماع إعلان الدوحة حول الأمراض غير السارية والإصابات. وحث الإعلان البلدان الأعضاء في المنطقة على القيام بما يلي:

(أ) تطوير خطط عمل متعددة القطاعات على الصعيدين الوطني والإقليمي للتصدي للأمراض غير السارية والإصابات مع الاسترشاد بالتوصيات الواردة في القرارات الصادرة بهذا الشأن؛

(ب) دمج رصد الأمراض غير السارية والإصابات في صلب العمليات الوطنية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية، واستراتيجيات الحد من الفقر، وغيرها من الأطر الاستراتيجية للبرامج الاجتماعية والاقتصادية؛

(ج) تيسير الحوار القطاعي بين الشركاء الوطنيين، أي وزراء المالية والصحة وقطاعات أخرى، لتطوير أطر متعددة القطاعات وإيجاد مصادر مستدامة ومبتكرة لتمويل السياسات والخطط المتعلقة بالأمراض غير السارية والإصابات وغيرها من السياسات الاجتماعية المناصرة للفقراء؛

(د) تمكين النظم الصحية من الاستجابة على نحو أكثر فعالية وإنصافاً للحاجة إلى الرعاية الصحية لدى الفقراء المصابين بأمراض سارية وإصابات في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط؛

(●) تطبيق إجراءات قانونية فعالة لحظر الإعلان والترويج والرعاية للمنتجات التي قد تزيد من خطر الإصابة بالمرض؛

(و) تعزيز وتقوية الوعي العام بالقضايا المتعلقة بالأمراض غير السارية والإصابات ونشر المعرفة الصحية في المجتمعات، وذلك باستخدام كل وسائل الاتصال المتاحة، حسب الاقتضاء، وخصوصاً وسائط الإعلام.

سابعاً- مؤتمر المتابعة الإقليمية لمقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات

٣٠- عقد مؤتمر المتابعة الإقليمية لمقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في دمشق، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٩. وقد نظمت الإسكوا هذا المؤتمر، الذي عقد برعاية رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية، بالتعاون مع وزارة الاتصالات والتقانة السورية وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية وعلى رأسها اليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات والأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وحضر المؤتمر مسؤولون رفيعو المستوى من المنظمات الإقليمية والدولية وجامعة الدول العربية والوزارات والمؤسسات المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية، بالإضافة إلى ممثلين عن شركات متعددة الجنسيات مثل Cisco وMicrosoft، ومؤسسات القطاع الخاص والقطاع الأهلي. وقد تجاوز عدد المشاركين في المؤتمر ٢٥٠ مشاركاً.

٣١- وهدف المؤتمر إلى مناقشة ما يلي: (أ) التقدم المحرز في تنفيذ مقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وخطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات في غربي آسيا، والاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات، وذلك بعد مرور ٥ سنوات على انعقاد مرحلته الأولى في جنيف، و٣ سنوات على انعقاد مرحلته الثانية في تونس؛ (ب) تحديد مشاريع جديدة من أجل إدراجها في خطة العمل الإقليمية؛ (ج) تحديث وثيقة خطة العمل الإقليمية واقتراح توصيات من أجل تحسين وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك في ضوء التجارب المتراكمة. وفيما يلي عرض للمواضيع التي تناولها المؤتمر والنتائج التي تم التوصل إليها.

ألف- مواضيع البحث والمناقشة

٣٢- تناولت المناقشات مواضيع عديدة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتهدف إلى تعزيز مجتمع المعرفة العربي لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. وتضمنت جلسات النقاش استعراضاً للمبادرات والمشاريع التي نفذتها بلدان المنطقة لتطوير مجتمع المعلومات وتنفيذ خطة عمل جنيف المتضمنة أحد عشر خط عمل. ومن أهم المواضيع المطروحة: (أ) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، ولا سيما المتعلقة بالحزمة العريضة؛ (ب) صناعة المحتوى الرقمي العربي والتراث الثقافي العربي على الإنترنت؛ (ج) قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية؛ (د) البيئة التمكينية لمجتمع المعلومات على المستويين الوطني والإقليمي؛ (●) الأسماء العربية للنطاقات؛ (و) بناء الثقة والأمن في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها؛ (ز) بناء القدرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ح) استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين المرأة والشباب؛ (ط) النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر المراكز المجتمعية؛ (ي) قضايا إدارة الإنترنت؛ (ك) قياس الفجوة الرقمية وقياس التقدم المحرز نحو مجتمع المعلومات من خلال مؤشرات أساسية معتمدة دولياً. وتضمن المؤتمر جلسات حوار ناقشت المواضيع التالية: (أ) الشبكة الإقليمية العربية GAID؛ (ب) الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ج) بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في منطقة غربي آسيا.

باء- نتائج المؤتمر

٣٣- اعتمد المؤتمر في الجلسة الختامية "نداء دمشق بشأن تعزيز مجتمع المعرفة العربي لتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة". وقد دعى نداء دمشق كافة أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات إلى التعاون من أجل تطوير مجتمع المعلومات العربي وتذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تنفيذ مقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بحلول عام

٢٠١٥. كما أشار النداء إلى أهمية بناء الشراكات الوطنية والإقليمية من أجل تنفيذ المشاريع المرتبطة بخطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات بالصيغة المحدثة في عام ٢٠٠٩، وخطة عمل الاستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ٢٠٠٧-٢٠١٢، ومتابعة التنفيذ بشكل دوري بالاستعانة بمؤشرات الشراكة العالمية لقياس مجتمع المعلومات. ومن أهم ما تضمنه نداء دمشق:

(أ) دعوة البلدان العربية إلى تحسين البيئة التمكينية اللازمة لتطوير مجتمع المعلومات وبناء صناعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك تشجيع الاستثمارات الإقليمية والخارجية عن طريق اتخاذ إجراءات عملية وتسهيلات محفزة لذلك؛

(ب) تحفيز التفاعل والتعاون فيما بين البلدان العربية لتنفيذ مشاريع إقليمية ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية للمنطقة العربية، وزيادة تبادل الخبرات واستثمار الدروس المستفادة فيما بينها؛

(ج) تفعيل دور المؤسسات غير الحكومية للمشاركة في تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية ولنشر الوعي والتدريب في مواضيع ذات أهمية خاصة للمجتمع والأفراد، كنشر ثقافة أمن وحماية الفضاء السيبراني، واستثمار الخدمات الإلكترونية، وتشجيع تطوير المحتوى الرقمي العربي؛

(د) دعوة قطاع الأعمال إلى تنفيذ مشاريع إقليمية للبنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين التشبيك فيما بين البلدان العربية، والمساهمة في التطوير التكنولوجي وتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتلاءم مع احتياجات الأسواق العربية والعالمية؛

(●) دعوة المنظمات الدولية إلى متابعة تنسيق الجهود وتكثيف التعاون فيما بينها من أجل دعم وتنفيذ الخطط الإقليمية الخاصة بتطوير مجتمع المعلومات وتنفيذ توصيات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وتوحيد الجهود في المواضيع الحساسة عالمياً وإقليمياً مثل حوكمة الإنترنت واعتماد أسماء النطاقات العربية؛

(و) الطلب من المنظمات الدولية مواصلة تقديم الدعم الفني لبلدان المنطقة وتنظيم اجتماعات إقليمية وورشات عمل في المواضيع ذات الأولوية الخاصة للمنطقة العربية، مثل شبكات وخدمات الحزمة العريضة وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودفع تطوير صناعة المحتوى الرقمي العربي.

ثامناً- الدورة السادسة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا

٣٤- عقدت اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا دورتها السادسة في بيروت، يومي ٦ و٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة عقدت دورتها السادسة بتسميتها الجديدة التي تحمل العبارة المضافة "وتمويل التنمية"، وذلك بموجب التوصية الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة بتعديل تسمية اللجنة من "اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا" ليصبح "اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا"، على أن تجتمع مرة كل عامين وتعقد اجتماعين منفصلين على مستوى الخبراء ما بين الدورتين يخصص أحدهما لمواضيع التجارة والثاني لمواضيع التكامل الإقليمي وتمويل التنمية، وأن يبدأ العمل بهذه التسمية اعتباراً من الدورة السادسة.

٣٥- وهدفت هذه الدورة إلى توفير الإطار اللازم لمناقشة التطورات التي يشهدها النظام التجاري العالمي الجديد، والتحديات التي تواجه بلدان المنطقة في ظل المفاوضات الجارية حالياً في إطار منظمة التجارة العالمية؛ وعرض مسارات السياسة التجارية وتبعاتها على التجارة والأداء الاقتصادي في بلدان منطقة الإسكوا؛ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري في منطقة الإسكوا والقضايا الطارئة التي تواجه البلدان الأعضاء في مجال تمويل التنمية. كما هدفت هذه الدورة إلى إشراك البلدان الأعضاء في تحديد أولويات برنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في مجالي تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية، خصوصاً فيما يتعلق بتحويلات العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الاقتصادي في منطقة الإسكوا. وفيما يلي عرض لمواضيع البحث والمناقشة التي تناولتها الدورة والتوصيات التي صدرت عنها.

ألف- مواضيع البحث والمناقشة

٣٦- تضمن جدول أعمال الدورة السادسة للجنة عدداً من البنود حول قضايا ذات أولوية فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية، ومنها: (أ) مسارات السياسات التجارية وتبعاتها على التجارة والأداء الاقتصادي في بلدان منطقة الإسكوا؛ (ب) التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية.

٣٧- كما تضمن جدول الأعمال بنوداً تتعلق بما تم تنفيذه في مجالي تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية منذ الدورة الخامسة للجنة، ومنها: (أ) متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة؛ (ب) التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج عمل الإسكوا؛ (ج) التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا. بالإضافة إلى مناقشة برنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في مجالي تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية.

باء- توصيات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا في دورتها السادسة

٣٨- اتخذت اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا في دورتها السادسة مجموعة من التوصيات، بعضها موجه إلى البلدان الأعضاء والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا. وفيما يلي التوصيات الموجهة إلى البلدان الأعضاء:

(أ) دعم جهود الإسكوا وأنشطتها على صعيدي تحرير التجارة الخارجية وتمويل التنمية والتعاون معها في هذا المجال، ولا سيما من خلال المساهمة في تمويل بعض الأنشطة ذات الاهتمام بالنسبة إلى البلدان الأعضاء، وذلك من خارج الميزانية العادية؛

(ب) التأكيد على أهمية تسمية نقاط اتصال للجنة الفنية للتجارة والتمويل في البلدان الأعضاء على مستوى متخصص في كل من التجارة الخارجية وتمويل التنمية؛

(ج) تزويد الأمانة التنفيذية للإسكوا بالبيانات والمعلومات والتطورات حول التشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويل التنمية، بهدف المساعدة على إعداد تقارير ودراسات تفصيلية وتحليلية؛

(د) التأكيد على أهمية حضور الاجتماعات الدورية التي تنظمها الأمانة التنفيذية للإسكوا في مجالي التجارة وتمويل التنمية والعمل على حضور خبراء ومختصين في هذه المجالات؛

(●) العمل على دمج توصيات إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية(*) ضمن الخطط الإنمائية للبلدان الأعضاء لضمان التنفيذ الكامل لهذه التوصيات؛

(و) النظر في إمكانية الاستضافة والمساهمة في تمويل اجتماع الخبراء الذي تنوي الأمانة التنفيذية عقده في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ حول تطور المفاوضات التجارية في إطار جولة الدوحة.

٣٩- أما التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا فهي التالية:

(أ) الاضطلاع بتنفيذ الأنشطة والخدمات المذكورة في برنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في مجالي تحرير التجارة الخارجية وتمويل التنمية، والواردة في إطار البرنامج الفرعي ٣، التنمية والتكامل الاقتصادي؛

(ب) متابعة التوصيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة عالي المستوى حول تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على التنمية، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، ومتابعة توصيات توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية؛

(ج) متابعة تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان الأعضاء في المجالات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛

(د) إدراج المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية في برامج عمل الإسكوا المستقبلية؛

(●) متابعة العمل في تطبيق مشروع النافذة الواحدة بما يساهم في تسهيل التجارة وزيادة التبادل التجاري البيني.

(*) الأمم المتحدة، إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الدوحة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (A/RES/63/239). متوفر على موقع وثائق الأمم المتحدة http://documents.un.org.